المحاضرة الرابعة

أولا. السياسة البيئية

تعبر السياسة البيئية عن مجموعة من الترتيبات والإجراءات التي تنتهجها الحكومة بقصد إحداث أثار ونتائج اقتصادية وبيئية مرغوبة تدعم التنمية المستدامة، أو الحيلولة دون حدوث نتائج وأثار من شأنها أن تعطل الدول في المضي قدما نحو تحقيق أهداف التنمية. فهي تعرف بأنها تلك الحزم من الخطوات العريضة التي تعكس القواعد والإجراءات التي تحدد أسلوب تنفيذ إستراتيجية بيئية مع تحديد مهام المؤسسات والجهات المختلفة والمشاركة في تحقيق نتائج الإستراتيجية.

تقع معظم أدوات السياسة البيئية وبصفة عامة في فئتين هما الأدوات الاقتصادية (القائمة على أساس السوق) وأدوات التحكم والمراقبة وتستخدم المجموعة الأولى الحوافز، عادة من النوع المالي، بينما تعتمد المجموعة الثانية على التنظيم والتحكم (السماح والمنع) ووضع الشروط، والهدف الرئيسي لهذه الأدوات هو تصحيح فشل السوق من خلال جعل الأسعار تعبر عن الحقيقة البيئية حيث يستطيع البيئيون والاقتصاديون العمل معا ويقدروا التكاليف البيئية لمختلف الأنشطة الاقتصادية ثم تضمين هذه التكاليف في سعر السوق للمنتج أو الخدمة وبالتالي تجنب الإفراط في استغلال الموارد الطبيعية والبيئية.

كما تهدف السياسات والمعايير البيئية إلى جعل التلوث في المستويات المقبولة والوصول إلى الحجم الأمثل منه (أي لا تجعله يساوي الصفر)، وإلى تحسين سلوك المصانع والأفراد وإدارات الحكومة نفسها لتكون أكثر مسؤولية تجاه البيئة.

من هنا نستنتج أن السياسة البيئية هي السياسة التي تنتهجها الدولة بغية تحقيق توازن بين الأهداف التنموية والبيئية وتوجيه الأنشطة الاقتصادية نحو المحافظة على البيئة وفق استخدام وسائل وتدابير معينة.

تصنف السياسة البيئية إلى صنفين أساسين هما أدوات اقتصادية وأدوات تنظيمه بالإضافة إلى أدوات مستحدثة هي القيمية والتعليمية التي تعتمد على الطواعية والإعلام والمعلوماتية.

ثانيا. أدوات السياسة البيئية

1_ الأدوات الاقتصادية

تعتمد الأدوات الاقتصادية للسياسة البيئية على الحوافز ذات الطبيعة المالية بهدف التقليل من التكاليف البيئية للأنشطة الاقتصادية التي تؤثر على المجتمع. ومن أهم الأدوات الاقتصادية ما يلي:

1-1/ الضريبة البيئية:

تعتبر الضريبة أحد أهم الأدوات المالية التي تستعملها الدولة بهدف تحقيق حماية البيئة، وذلك من خلال إجبار المضرين بالبيئة (الأعوان الاقتصادية) على تحمل تكاليف ضررهم البيئي.

الضرائب هي إحدى الوسائل التقليدية أو الكلاسيكية في علاج مشكلة الآثار الخارجية فقد اقترح بيجو عام 1920 فرض ضريبة سميت باسمه *Pigoviantax* وهي عبارة عن الفرق بين التكلفة الحدية الخاصة والتكلفة الاجتماعية

تفرض الضرائب البيئية على أساس مبدأ "الملوث الدافع" الذي عرف من قبل منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية عام 1972 كما يلي: إن المبدأ القائل الملوث يدفع يعني وجوب تحميل الملوث أعباء النفقة الخارجية والأضرار البيئية التي تنتج عن نشاطه، ويدخلها في دالة إنتاجه حتى تقترب النفقة الخاصة من النفقة الاجتماعية وتصبح أسعار السلع والخدمات تعكس النفقات الاجتماعية. ومن أنواع الضرائب البيئية: ضرائب الطاقة، ضرائب الضجيج،ضرائب التلوث، والتي تشمل الضرائب على الإنبعاثات المقاسة، حيث تضع الدولة معيار فاصل للتلوث إذا تجاوز التلوث هذا المعيار تقوم الدولة بفرض ضريبة جزافية تتناسب مع حجم الضرر الكلي وتحمل الملوثين المسؤولية.

يتمثل الوعاء الضريبي للضرائب البيئية في تحويل الضرائب من ضرائب على الدخل إلى ضرائب على الأنشطة المدمرة بيئيا أي إن التحويل لا يشمل مستوى الضريبة، وتحويل الضرائب له جاذبية في أوربا أكثر من الولايات المتحدة ويرجع ذلك جزئيا إلى أنه يخلق وظائف، خاصة أن أوروبا إقليم مصاب بارتفاع البطالة.

1-2/ الإعانة (المنح الخضراء):

الإعانات هي مساهمات مالية تعتبر من الحوافز المالية الايجابية التي تمنحها الحكومة للمنشات الإنتاجية لتشجيعها على معالجة نفايتها قبل إلقائها في الموارد البيئية المختلفة، فالملوث يتحصل على كل وحدة تلوث اقل من المقياس المرجعي على وحدة إعانة. مثل تشجيع وتطوير البدائل للموارد البيئية كتشجيع الحكومة لتكنولوجيا الطاقة المتجددة بدلا من استعمال مصادر الطاقة التقليدية غير المتجددة.

كما يعتبر خفض الدعم على استخدام الموارد الطبيعية هو أوضح وسيلة لتحقيق الربح للجميع حيث غالبا ما كان تشجيع الاستثمار فيها وذلك من خلال تقديم الإعانة. وفي هذا الصدد تم خفض دعم الطاقة في البلدان النامية وأوربا الشرقية والخفض كان بمقدار النصف (حوالي 200 مليار في سنة) منذ أوائل السبعينات. وقد ألغى في عدد كبير من البلدان على رأسها إندونيسيا وبنغلادش دعم مبيدات الآفات، وبدأ عدد يدعو للدهشة من البلدان النامية يشمل الصين الهند في خفض دعم مياه الري التي تبلغ أكثر من 80% من كل المياه المستخدمة.

1-3/ حقوق الملكية:

إن أحد أسباب المشاكل البيئية هو غياب حقوق الملكية للأصول البيئية، مما استدعى تحديد هذه الحقوق من أجل حماية البيئة. ويقصد بحقوق الملكية حق الاستغلال الواضح الذي يسمح باستخدام المورد وكذلك تأجيره أو بيعه وعادة ما يتم تحديدها بالقانون أو العادات أو التقاليد والأعراف المتبعة.

سبق أن أثيرت هذه القضية المعقدة حول من يجب أن يكون له الحقوق الملوث أم الضحية (تحديد حقوق الملكية)، في عام 1960 من طرف الاقتصادي رونالد كوس *Ronalcoase*، في مقالته الشهيرة مشاكل التكلفة الاجتماعية، التي أسهمت في فوزه بجائزة نوبل في الاقتصاد، إحدى النتائج التي توصل إليها كوس بما أن حق التلويث هو حق ملكية له قيمة، فينبغي أن تسود الكفاءة إذا سمح بالاتجار في هذه الحقوق بغض النظر عن كيفية توزيعها المبدئي.

1-4/ التصاريح أو التراخيص البيئية:

يعد إصدار التصاريح البيئية من الوسائل الاقتصادية التي تستعملها السلطات من أجل حماية البيئة حيث تحدد السلطات المحلية في كل دولة الكمية المسموح بها من التلوث في كل منطقة معينة، ثم تصدر تصاريح أو شهادات قابلة للتداول يشتريها الملوث وتسمح له بكمية من التلوث تعادل قيمة التصاريح التي يقوم بشرائها وكلما زادت قيمة التصاريح زادت الكمية من التلوث التي يريد الملوث أن يحدثها والعكس صحيح، ومن ثم فإن الملوث يتحمل تكاليف إضافية تعادل الإيرادات التي تحصل عليها الحكومة أي إن التصاريح هي بمثابة التعويض لأفراد المجتمع مقابل عملية التلوث نفسها.

تقدم المنشأة على شراء التصريح إذا كانت النفقات الحدية لمواجهة التلوث أعلى من سعر التصريح وتبيع التصريح، إذا كانت النفقة الحدية أقل من سعر التصريح وتراعي الدولة في عملية إصدار التصاريح أن يكون السماح بالتلوث يساوي المستوى الأمثل له.

في هذا المدخل تحدد السلطات المحلية الكمية المسموح بها من التلوث في كل منطقة معينة، ثم تصدر شهادا ت تسمى شهادا ت التلوث يشتريها الملوث، وتسمح له بكمية من التلوث تعادل قيمة الشهادات التي يقوم بشرائها.

2_ الوسائل التنظيمية

تتمثل الوسائل التنظيمية في مجموعة من القوانين واللوائح التي تنشئها الدولة من أجل حماية البيئة ويعتبر التنظيم القانوني أكثر وسائل حماية البيئة انتشارا وقبولا في غالبية دول العالم، وبصفة خاصة الدول المتخلفة، فهذه القوانين تنص على القيود التي تحد من التلوث الناتج عن أنشطة الإنسان الإنتاجية وغير الإنتاجية أو فيما يتعلق بتدهور الموارد الأرضية وغير ذلك من المجالات البيئية الأخرى وجوهر هذه الوسائل يكمن في افعل أو لا تفعل وتحديد ما يجب وما لا يجب.

تتطلب عدد من المشكلات البيئية أسلوب التنظيم لأسباب التالية:

– يمكن تصور الأدوات الاقتصادية على أنها غير عادلة ومن ثم تصبح غير مقبولة سياسيا خاصة مع وجود التوزيع غير العادل للدخل.

– قد تكون الأصول البيئية هشة، بحيث لا يكون من المرغوب فيه إجراء أي عمليات تزيد من تفاقمها مثل الأنواع المعرضة للانقراض.

– إمكانية وجود أداة اقتصادية غير عملية في إدارتها.

يستلزم التنظيم القانوني الذي يهدف إلى حماية البيئة أن يكون هناك توفر كامل لمعلومات كافية عن مختلف الأنشطة المسببة للتدهور البيئي وتحديد الخصائص التي يجب أن تكون عليه عناصر البيئة، لكي تستطيع الدولة أن تضع ما يناسبها من معايير تسمح بها للعناصر الملوثة الناتجة عن كل نشاط اقتصادي، وتوفير البدائل القريبة للنشاط الاقتصادي الملوث على أن تكون هذه البدائل متاحة عند تكلفة خارجية أقل.

يمكن أن يتخذ التنظيم عددا من الصور كما يلي:

_ قد يفرض على بعض الشركات استخدام تقنيات معينة لخفض التلوث، ففي اغلب الدول الأوروبية على سبيل المثال، قضت تشريعات الأمطار الحمضية التي نفذت متطلبات التوجيه الأوروبي الخاص بمنشات الحرق الضخمة بتركيب أجهزة تنقية غازات المداخن من الكبريت من غاز المداخن في بعض محطات الطاقة القائمة.

_ يمكن وضع حدود التركيزات الملوثة في تدفقات النفايات السائلة.

_ تستطيع الجهة التنظيمية فرض قيود على إجمالي الانبعاث السائلة الناتجة عن مصادر معينة خلال فترة زمنية معينة.

3_ الأدوات القيمية والتعليمية:

بالإضافة إلى الأدوات التنظيمية والاقتصادية يمكن اللجوء إلى الأساليب التي تعتمد على الوعي البيئي كأسلوب بديل أو مكل لهما.

تهدف هذه الأدوات إلى توعية الجمهور بضرورة الاهتمام بسلامة ونظافة البيئة، وتغيير الأنماط الاستهلاكية المضرة بالبيئة والاهتمام بالتدوير وإعادة الاستخدام، كذلك تعريف المستهلك بمصادر التلوث في السلع المصنعة والمواد الغذائية وكيفية التعامل معها. وتقع مسؤولية القيام بهذا الدور على عاتق المؤسسات التعليمية والمنظمات غير الحكومية والجمعيات الأهلية كجماعات حماية البيئة والتجمعات الشبابية وجمعيات حماية

المستهلك، عن طريق البرامج في الإذاعة والتلفزيون وبرامج الانترنت والمحاضرات العامة والندوات.